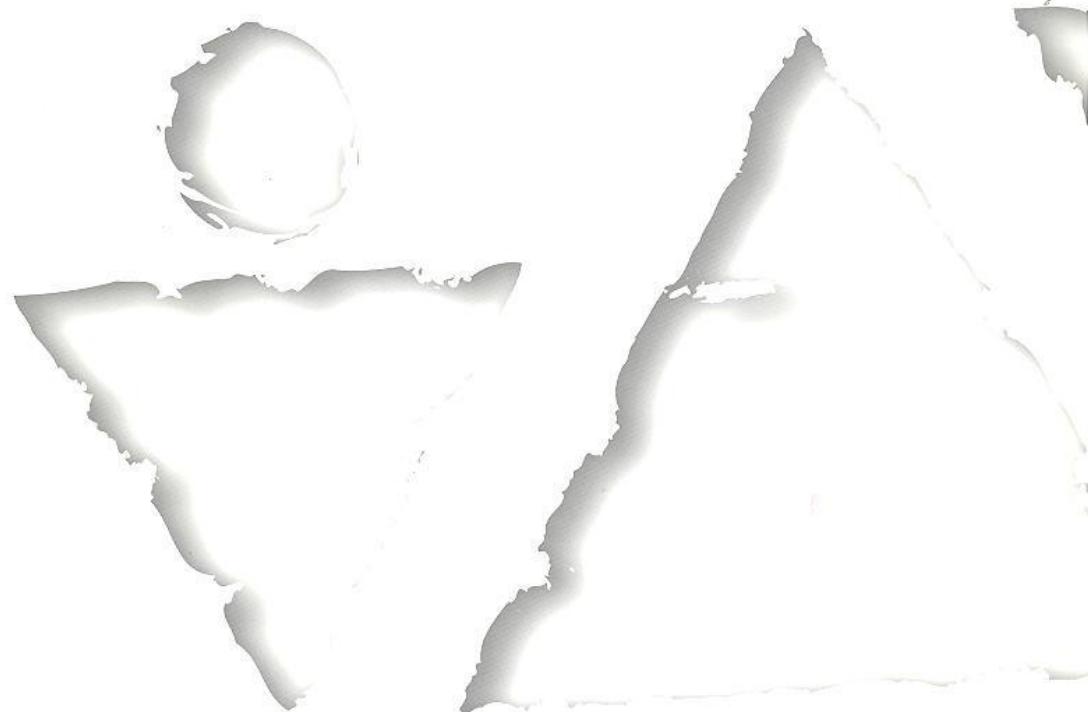


التقرير السنوي

٢٠١ - ٢٠٢



المجلس الوطني لشؤون الأسرة

هوية أردنية... رؤية عالمية

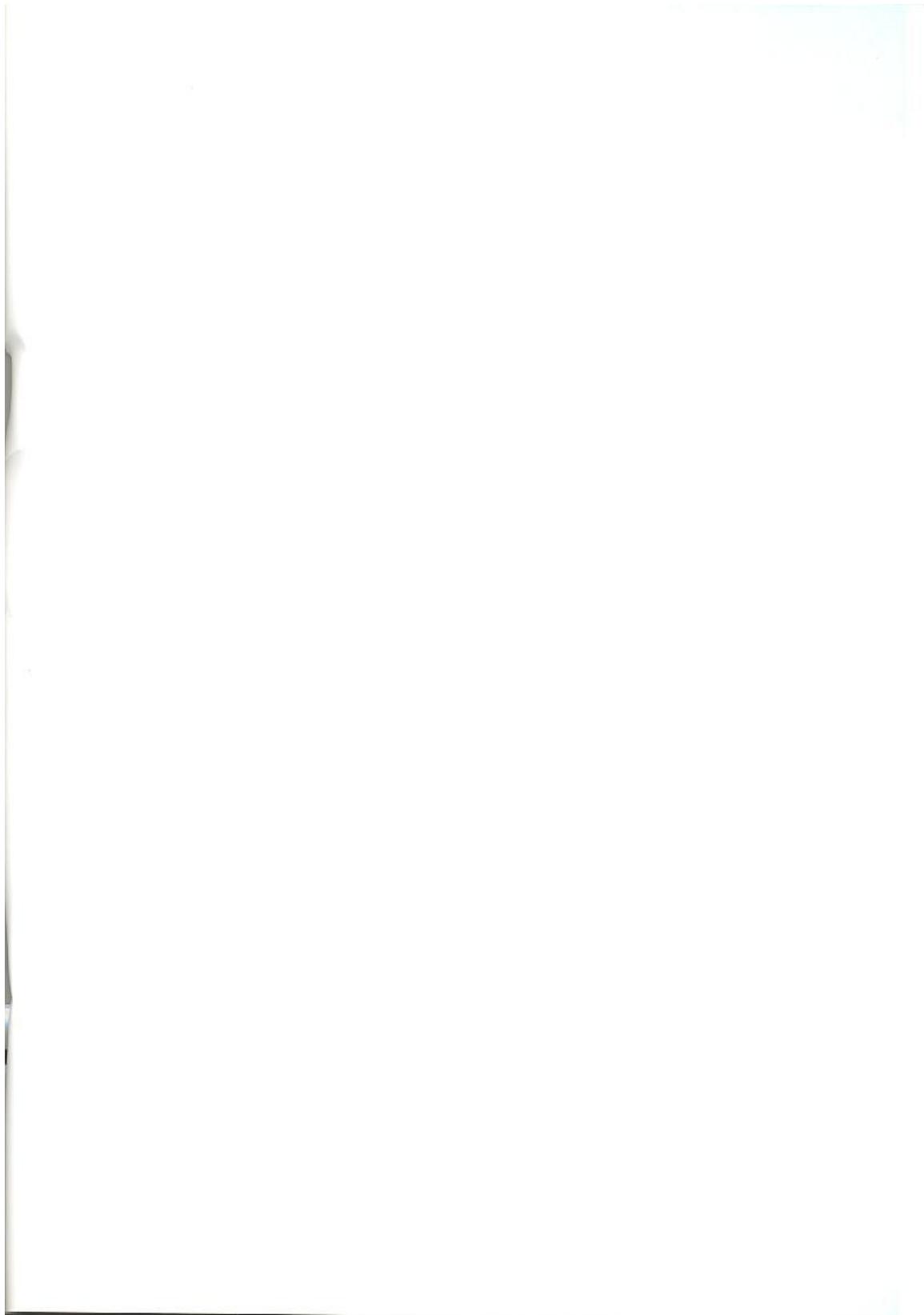
التقرير الدّينوي

٢٠١ - ٢٠٢



المجلس الوطني لشؤون الأسرة

هوية أردنية... رؤية عالمية





حضره صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمه

المحتويات

مقدمة

تعريف بالجليس

الأهداف والتوجهات الإستراتيجية

إدارة المجلس ومهامه

اللجنة التنفيذية

الأمانة العامة

الإطار الفكري لعمل المجلس

البرامج والمشاريع

• البحث النوعي لتحديد القضايا والمشكلات الأسرية ذات الأولوية

• تطوير قاعدة البيانات والمعلومات الخاصة بالأسرة

• المراجعة المكتبة للإستراتيجيات والسياسات الوطنية ذات الصلة بالأسرة وأفرادها

• رصد ومراجعة التشريعات والتعليمات والإجراءات التطبيقية المنبثقه عنها والمتصلة بالأسرة

• برامج الطفولة وتنمية الطفولة المبكرة

• الدراسة الوطنية حول الأطفال الأقل حظاً

• حماية الأسرة

فرق وجان العمل المنبثقه عن المجلس

خطة عمل المجلس لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

أرقام وحقائق حول المجلس

العاملون

البيانات المالية

الجهات الممولة والداعمة للمجلس

مقدمة

يأتي مرور عام على تأسيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وإصدار التقرير السنوي لإخرازاته، مناسبة طيبة لإطلاع المجتمع الأردني بأسره وأفراده على جهودنا نحو تحقيق الغاية من إنشاء المجلس " وهي خمسين نوعية الحياة للأسرة الأردنية وأفرادها". وإشراكه بتطوراتنا لتحقيق هذه الغاية السامية خلال السنوات القادمة.

ومع صدور الإرادة الملكية بالموافقة على القانون رقم (٢٧) لعام ٢٠٠١م، كانت البداية الفعلية لعمل المجلس، حيث تم اعتماد رسالة المجلس واستراتيجية عمله ضمن عملية تشاركية بدعم ومتابعة مباشرة من صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة رئيس المجلس، وبناء على رصد ميداني لدور المجلس المتوقع من وجهة نظر الجهات المستفيدة والتعاونة معه.

وفي بداية شهر نيسان عام ٢٠٠٢ تضمنت جلالة الملكة رانيا بافتتاح مقر الأمانة العامة، حيث ترأست جلالتها الاجتماع الذي نتج عنه إقرار الإطارين العام والفكري لعمل المجلس، وخطة عمل للعامين المقبلين، والتي كانت الأمانة العامة قد أعدتها كصيغ أولية بهدف إعطاء المجلس الرخص المطلوب لانطلاقه قوية.

تمكنت الأمانة العامة بدعم جلالة الملكة رانيا العبدالله، وجهود أعضاء المجلس من الانطلاق بعملها، وتنفيذ ما جاء في خطة العمل من برامج ومشاريع، وأهمها السعي نحو إعداد استراتيجية وطنية لشؤون الأسرة، ولذلك باشر المجلس بتنفيذ مشاريع منها: إجراء البحث النوعي لتحديد القضايا والمشكلات الأسرية ذات الأولوية، وتطوير قاعدة للبيانات والمعلومات الخاصة بالأسرة، والمراجعة المكتبية لاستراتيجيات والسياسات الوطنية ذات الصلة بالأسرة وأفرادها، ورصد ومراجعة التشريعات والتعليمات والإجراءات التطبيقية المتبنية عنها والتصلة بالأسرة، والدراسة الوطنية لتحليل أوضاع الأطفال الأقل حظا، بالإضافة إلى القيام بهممة متكاملة لتفعيل ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة، وتوجيهه عمل الفريق الوطني لحماية الأسرة بهدف الاستدامة، وغيرها من المهام والأعمال التي تقع ضمن صلاحيات ومسؤوليات عمل المجلس.

وتفخر الأمانة العامة على وجه الخصوص بترسيخ التوجه التنسيقي التشاركي لدى تنفيذها لبرامجها ومشاريعها، حيث خجلت في تطبيق أحد التوجهات الاستراتيجية لعمل المجلس فيما يخص المشاركة والتفاعل مع معظم الشركاء والعاملين والمعنيين في شتى القطاعات ذات العلاقة بالأسرة، من حيث إشراك العشرات من المؤسسات والمنات من الأشخاص المختصين والمعنيين بشؤون الأسرة وأفرادها - بدايةً لمؤسسة أسلوب العمل التشاركي، وكخبرة عملية فاعلة للتنسيق والتعاون بين جميع الشركاء والعاملين

في مختلف مجالات تشؤون الأسرة وأفرادها. كما وبدأت عملية جمع المعلومة الدقيقة كأسلوب يردد السياسات التنموية بأهم القضايا الوطنية ذات الأولوية والتي تؤثر في الأسرة وأفرادها.

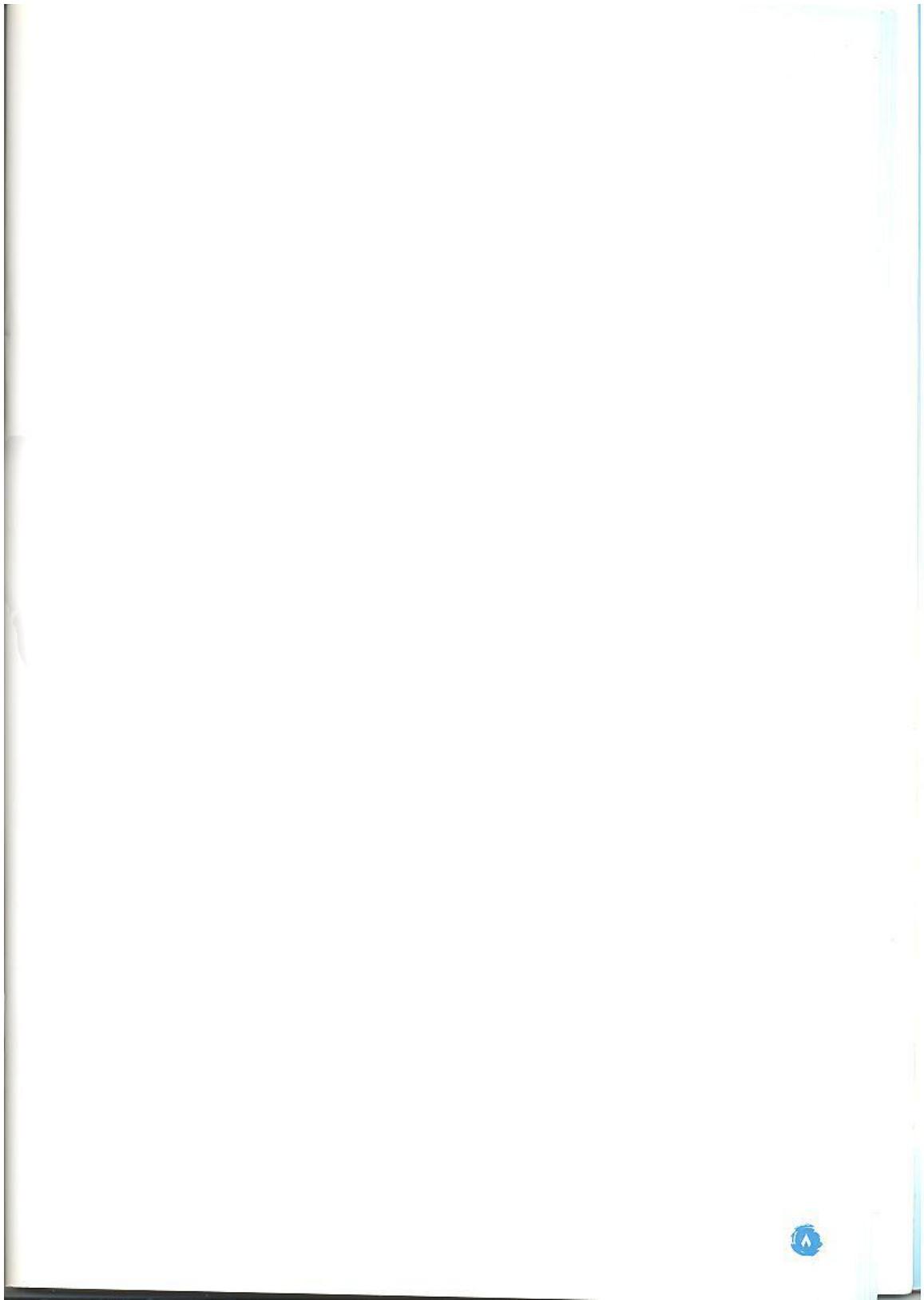
وأختتم بالقول أن البدايات دائماً تعتبر الأهم والأصعب. وعليه أؤكد أن حجم الجهود الموصولة لجميع أعضاء المجلس، وخاصة اللجنة التنفيذية وموظفي الأمانة العامة، وفرق عمله، ومخانه الاستشارية والفنية من مؤسسات أهلية وحكومية في العام الأول لتأسيسه، أعطت المجلس الانطلاقة القوية لبناء قاعدة صلبة تسهم في النهوض بالأسرة الأردنية وتحسين نوعية حياتها وتمكنها من تحقيق أعلى طموحاتها خسيراً للإرادة المستنيرة لتأسيس المجلس، واستجابة لرؤى وتطلعات رئيسه.

الأمين العام



د. رائدة جياد الفطب





تعريف

أنشئ المجلس الوطني لشؤون الأسرة وفقاً للقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠١م، الذي جاء في مادته الثالثة... ” تنشأ في المملكة هيئة أهلية تسمى المجلس الوطني لشؤون الأسرة ينبع من شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري. وله بهذه الصفة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة الازمة له لتحقيق أهدافه والقيام بجميع التصرفات القانونية. ويكون له حق التقاضي...“ وبرأس المجلس جلالة الملك رانيا العبد الله المعظمة.

رسالة المجلس

يعمل المجلس على النهوض بالأسرة الأردنية من خلال رؤية وطنية، تردد السياسات التنموية، ومكان الأسرة من تحقيق أعلى طموحاتها؛ كياناً متماسكاً وهوية متميزة، وانتماءً وطنياً صادقاً، وروحاً عربية إسلامية، وإبداعاً خلاقاً، وحضوراً في مسيرة التقدم العالمي.

ويتند دور المجلس إلى آفاق تتصل بحماية الأسرة، وتأمين استقرارها، وتحسين نوعية حياة أفرادها. ورفد جهودها من أجل طفولة سعيدة وشباب واعد وشيق وآمنة واكتفاء ذاتي كريم، والمجلس يعمل عبر المؤسسات الرسمية والأهلية ذات الصلة ب مجالات الأسرة، وبالتنسيق معها، ودعمها، لكي تتحقق الانطلاقة المرجوة التي تعزز مسيرة الأردن الذي يرسخ أسس دولة الديمقراطية والمساواة والعدالة وصون حقوق الإنسان.

الغاية من المجلس

يهدف المجلس الوطني لشؤون الأسرة إلى المساهمة في تحقيق نوعية حياة أفضل للأسرة الأردنية.

أهداف المجلس

- (١) الحفاظة على كيان الأسرة واستقرارها
- (٢) ت توفير بيئة السياسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية المساندة لكيان الأسرة. وفقاً للأسس الفنية ومعايير الأداء ذات العلاقة.
- (٣) تمكين الأسرة من التفاعل باباحية مع مستجدات الظواهر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية إقليمياً وعالمياً.

التوجهات الاستراتيجية

- أولاً:** وضع استراتيجية وطنية للأسرة وتفعييلها بالتناغم مع الخطة التنموية، وما ينتهي عنها من سياسات، وفق منظور عملي يعطي الأولوية لأمن الأسرة، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
- ثانياً:** تحقيق الانسجام والتوازن والتكامل بين الاستراتيجية الوطنية للأسرة من جهة، والخطط والسياسات الوطنية وما يتفرع عنها من إجراءات، وما ينبع بتطبيقها من تشريعات، تعمق وتكرس أمن الأسرة من جهة أخرى.
- ثالثاً:** متابعة الظواهر العالمية المستجدة في شتى المجالات، والتي من شأنها التأثير إيجابياً أو سلبياً، على كيان الأسرة واستشرافه، واقتراح السياسات الازمة للتعامل معها.
- رابعاً:** تحديد الاحتياجات ذات الأولوية للأسرة الأردنية، واتخاذ المبادرات العملية لتنفيذ الخيارات الارامية لتلبية هذه الاحتياجات، وفق الموارد المتاحة، بأعلى كفاءة وأعظم فاعلية وأكبر إنتاجية ممكنة.
- خامساً:** تطوير منهجيات عمل للإعلام والتوعية والتوجهات التربوية، وذلك لكسب مؤازرة الرأي العام، وتأييد الفئات الاجتماعية والسياسية المختلفة، والأجيال الجديدة.

ادارة المجلس

ترأس المجلس جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة، ويعين أعضاؤه بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسبيب الرئيس، على أن لا يتجاوز عددهم الثلاثين عضواً، من فيهم أمين عام المجلس، ويختار هؤلاء الأعضاء من مثلي الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية المعنية بشؤون الأسرة، ومن ذوي الاختصاص والخبرة في هذا المجال.

أعضاء المجلس

- (١) معالي وزير التخطيط
- (٢) معالي وزير التنمية الاجتماعية
- (٣) معالي وزير التربية والتعليم
- (٤) معالي وزير الصحة
- (٥) معالي وزير الأوقاف والشئون وال المقدسات الإسلامية
- (٦) عطوفة مدير الأمن العام
- (٧) عطوفة أمين عام اللجنة الوطنية لشؤون المرأة
- (٨) رئيس الأخاد العام للجمعيات الخيرية
- (٩) رئيس الأخاد النسائي الأردني العام
- (١٠) رئيس اخاد المرأة الأردنية
- (١١) مدير عام مؤسسة تهر الأردن
- (١٢) المدير التنفيذي / الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
- (١٣) القائم بأعمال المدير التنفيذي / مؤسسة الملك الحسين بن طلال
- (١٤) معالي السيدة ليلى شرف
- (١٥) معالي الدكتور رجائي العشر
- (١٦) معالي الدكتور منذر المصري
- (١٧) سعاده السيدة صبحية المعانبي
- (١٨) سعاده السيدة نهى المعابطة
- (١٩) عطوفة الدكتورة رائدة القطب

ومقرر المجلس هو الأمين العام



مهام المجلس

- (١) وضع السياسة العامة للمجلس وإقرار الخطة والبرامج الخاصة بها. وتبني المشاريع الريادية المتعلقة بأهداف المجلس.
- (٢) إقرار الميزانية السنوية للمجلس والتقرير السنوي لإخرازه.
- (٣) إقرار التعليمات اللازمة لعمل المجلس. بما في ذلك التعليمات المتعلقة بالأمور المالية والإدارية وشأنو الموظفين.
- (٤) إقرار الهيكل التنظيمي وجدول التشكيلات للأمانة العامة.
- (٥) تشكيل فرق عمل أو لجان متخصصة من أعضائه لتنفيذ واجبات تتعلق بمسؤوليات المجلس.
- (٦) تقديم التوصيات لتحديد الأولويات المتعلقة بشؤون الأسرة وأفرادها وفقاً لحاجات المجتمع الأردني.
- (٧) تشجيع البرامج والنشاطات التربوية والاجتماعية والثقافية والإعلامية الموجهة للأسرة والمشاركة في تطويرها، والعمل على تفعيل مشاركة الأسرة في الحياة العامة.
- (٨) متابعة تطبيق الاستراتيجية الوطنية المعتمدة لتنمية الطفولة المبكرة وتطويرها.
- (٩) متابعة المجهود الرامي إلى تحقيق أهداف المأمين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بشؤون الأسرة.
- (١٠) المساهمة في تطوير التشريعات لرعاية احتياجات الأسرة وضمان أمنها واستقرارها.
- (١١) التعاون مع المؤسسات والجهات المعنية ذات العلاقة بأهداف المجلس، والسعى ل توفير الدعم الفني والمساندة لها، ومتابعة أعمال المراجعة والتقويم لنتائج النشاطات والبرامج المتعلقة بشؤون الأسرة واقتراح آليات لتطويرها.
- (١٢) إجراء البحوث والدراسات وإنشاء قواعد البيانات المتعلقة بشؤون الأسرة وأفرادها. وتحديد المؤشرات اللازمة للمتابعة والتقويم.

وقد عقد المجلس "ست اجتماعات" خلال عام ٢٠٠٢، نقاش خلالها الأمور المتعلقة بسياسة المجلس وخطة عمله وتشغيل الأمانة العامة. وتنفيذ المشاريع المتعلقة بمهامه. وكان من ابرز الموضوعات التي تم مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها مايلي:

- (١) تشكيل اللجنة التنفيذية. وتكييفها بتشغيل الأمانة العامة. وإعداد موازنة المجلس لعام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣.
- (٢) إقرار الإطار العام لعمل المجلس الذي يشمل (الرسالة والغاية والأهداف والتوجهات الاستراتيجية).
- (٣) إقرار الإطار الفكري الذي يستند إليه عمل المجلس لتنفيذ توجهاته الاستراتيجية وأدواره في "البحث والشراكة والمتابعة والموازنة والسعفي والتنسيق والتيسير".
- (٤) إقرار مهام وأنشطة المجلس للعامين (٢٠٠٢-٢٠٠٤).
- (٥) تشكيل فريق عمل أحدهما متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لطفولة المبكرة وتطويرها، والآخر لحماية الأسرة.
- (٦) التنسيب بآلية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر من خلال وزارة التنمية الاجتماعية.
- (٧) إقرار خطة عمل المجلس لعام ٢٠٠٢.



اللجنة التنفيذية

ينتقص عن المجلس، لجنة تنفيذية مكونة من سبعة أعضاء من فيهم الأمين العام، تقوم مقامه بين فترات انتقاده، وتتولى متابعة تنفيذ قراراته، ودراسة خططه الدورية والسنوية، وتقوم بإجراء التفوييم الدوري لأعمال الأمانة العامة وإخرازاتها.

أعضاء اللجنة التنفيذية

- (١) معالي وزير التنمية الاجتماعية
 - (٢) رئيس الأتحاد النسائي الأردني
 - (٣) معالي الدكتور رجائي العشر
 - (٤) معالي السيدة ليلى شرف
 - (٥) معالي الدكتور منذر المصري
 - (٦) عطوفة الدكتورة رائدة القطب
- ومقرر اللجنة هو الأمين العام للمجلس

اجتمعت اللجنة التنفيذية للمجلس "خمسة عشر" اجتماعاً منذ إنشائه عام ٢٠٠١، ناقشت خلالها عدة موضوعات تتعلق بتشغيل الأمانة العامة وتنفيذ توصيات المجلس، واتخذت بشأنها القرارات المناسبة ومن أبرزها:

- (١) تشكيل الأمانة العامة، وكوادرها وهياكلتها، وخطيباتها.
- (٢) مشروع المعاشرة السنوية للعامين ٢٠٠٣ / ٢٠٠٢.
- (٣) مقترن الإطار العام لعمل للمجلس.
- (٤) مقترن الإطار الفكري لعمل المجلس.
- (٥) مقترن مهام ومشاريع المجلس للعامين (٢٠٠٤ / ٢٠٠٣)، ومتابعة تنفيذها.
- (٦) مقترن خطة عمل المجلس للعام ٢٠٠٣.
- (٧) متابعة دور المجلس في مجال تنمية الطفولة المبكرة.
- (٨) متابعة دور المجلس كمظلة للمشروع الوطني لحماية الأسرة.
- (٩) مقترن النظمتين المالية والإداري للمجلس.
- (١٠) إقرار جداول أعمال اجتماعات المجلس.

الأمانة العامة

وهي الجهاز الفني التنفيذي للمجلس، وتضطلع بما يلي:

- (١) تنفيذ قرارات المجلس ووصيات اللجنة التنفيذية.
- (٢) إعداد مشروع خطة العمل السنوية والدورية للمجلس. وإعداد التقارير المالية والإدارية ومشروع الميزانية السنوية له.
- (٣) تشكيل اللجان الاستشارية وتكليف الخبراء والمستشارين والباحثين لمساعدة المجلس على القيام بمهامه.
- (٤) اقتراح الهيكل التنظيمي وجدول تشكيلات الوظائف للأمانة العامة.
- (٥) تقديم التوصيات اللازمة لتطوير عمل المجلس وتحقيق أهدافه.

ويرأس الأمانة العامة الدكتورة رائدة القطب عضو المجلس، وتتولى الإشراف على الوحدات التابعة للأمانة العامة.

ومن أبرز إنجازات الأمانة العامة:

- (١) إعداد الصيغ الأولية لكل من الإطارات العام والفكري الذي يستند عليهما عمل المجلس.
- (٢) إعداد الصيغة الأولية لخطة عمل المجلس للعامين (٢٠٠٤-٢٠٠٦).
- (٣) تشكيل وتفعيل اللجان الاستشارية وفرق العمل التي ساهمت في رفد البرامج والمشاريع التي ينفذها المجلس بالخبرة والرؤى العلمية والفكرية جسدياً لمنهج المشاركة والتنسيق في العمل.
- (٤) إعداد الصيغ الأولية للنظامين الإداري والمالي للمجلس، والميزانية التشغيلية للأمانة العامة.
- (٥) تنفيذ الخلوتين الأولى والثانية للمجلس.

عقدت الأمانة العامة للمجلس في جو غير رسمي خلال عام ٢٠٠٢ بحضور ومشاركة جلالة الملكة رانيا العبدالله رئيس المجلس خلوتين احدهما في الحادي والعشرين من كانون ثاني، والثانية في الثاني والعشرين من كانون أول.

الخلوة الأولى

هدفت هذه الخلوة إلى تحديد إطار عام لعمل المجلس واختيار شعاراً له، بناء على نتائج "مشروع رصد المؤسسات والبرامج العاملة في مجال شؤون الأسرة" الذي نفذته الأمانة العامة خصيصاً لها.

افتصرت المشاركة في هذه الخلوة على أعضاء المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبعض الخبراء في مجالات شؤون الأسرة، حيث بلغ عدد المشاركين فيها (٢٨) مشاركاً.

وتلخص نتائج الخلوة الأولى بالتالي:

- (١) اعتماد الإطار العام لعمل المجلس، الذي أشتمل على "الرسالة والأهداف الغاية من المجلس وتوجهاته الاستراتيجية".
- (٢) اعتماد شعار المجلس "هوية أردنية... ورؤية عالمية" لبيان شمولية وتكاملية المجلس في تنفيذه لمهامه.

الخلوة الثانية

وهدفت إلى مناقشة الإطار العام للاستراتيجية الوطنية لشؤون الأسرة في ضوء نتائج المشاريع التي قام المجلس بتنفيذها والبناء عليها في وضع تصور لإطار تلك الاستراتيجية، وإلى إجراء تقويم لعمل المجلس في عامه الأول ووضع الخطوط العريضة لخطة عمله لعام ٢٠٠٣، وذلك تنفيذاً للنهج التشاركي للمجلس في أداء مهامه، وتأكيداً على التطوير الدوري لطريقة عمله ليتماشى مع نتائج مشاريعه.

شارك في هذه الخلوة (٨٩) مشاركاً ومشاركة من المختصين والمعنيين والمهتمين بقضايا وشؤون الأسرة من مثلي الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية والخاصة والتطوعية والاجتماعية والإعلامية المعنية والخبراء والمختصين وأصحاب الرؤى في تلك القضايا، بالإضافة إلى أعضاء المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

تم توزيع المشاركين على أربع مجموعات عمل تداولت نتائج مشاريع المجلس ضمن القطاعات التمانية المشمولة بعمله، وذلك بهدف تحديد طبيعة التدخل المطلوب من وجهة نظرها حول القضايا المطروحة وتحديد دور الجهات المسؤولة عن ذلك التدخل، وتحديد دور المجلس الوطني لشؤون الأسرة في ذلك ضمن

مسؤولياته. فيما قامت مجموعة خامسة بالبناء على توصيات المجموعات الأربع بوضع الخطوط العريضة لخطة عمل المجلس للعام ٢٠٠٣.

وتلخص نتائج الخلوة الثانية بالتالي:

- (١) توظيف نتائج مشاريع المجلس في بناء إطار إستراتيجي وطبيعة لشئون الأسرة.
- (٢) تحديد التدخلات المطلوبة من وجهة نظر المشاركين وطبيعة تلك التدخلات ومسؤوليات الهيئات الرسمية والأهلية اتجاهها في ضوء النتائج الملحة للمشاريع التينفذها المجلس.
- (٣) تحديد دور المجلس الوطني لشئون الأسرة اتجاه القضايا المطروحة وضمن التدخلات المقترنة للمشاركين.
- (٤) وضع خطة عمل المجلس للعام ٢٠٠٣.

ابرز توصيات مجموعات العمل في الخلوة الثانية

اقتصرت مجموعات العمل العديدة من التدخلات وحددت مسؤولية الهيئات الرسمية والأهلية ودور المجلس اتجاهها وخلصت إلى توصيات بشأن القضايا المطروحة.

المجموعة الأولى

تناولت المجموعة الأولى الوضع الاقتصادي والشبكة الاجتماعية. وطرح ضمن تلك القطاعات القضايا المتعلقة بالعنف الأسري ومجالى الوضع الاقتصادي وسوق العمل. وكان من أبرز توصياتها:

- (١) التعاون مع الجهات المعنية بجمع وتحليل البيانات والمعلومات الإحصائية الخاصة بالعنف الأسري. ووضع قانون خاص بذلك الموضوع.
- (٢) دراسة إمكانية إنشاء محاكم خاصة بالأسرة أو تخصيص دوائر معنية بذلك في المحاكم الحالية.
- (٣) العمل على تحديد المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالعنف الأسري. وإيجاد استراتيجية إعلامية وتوظيف وسائل الإعلام بهدف نشر التوعية والتنفيذ بهذا الموضوع.

أما في مجال الوضع الاقتصادي وسوق العمل فكان أبرز ما أوصت به المجموعة:

- (١) إعادة النظر في الصناديق المتعلقة بالمعونة الوطنية والزكاة والتنمية والتشغيل وغيرها. بحيث توضع تحت مظلة واحدة يكون لها دور محوري في التعامل مع المؤسسات غير الحكومية.
- (٢) إجراء دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية والتأكد من بحث هذه الاستراتيجيات للمشاكل

الاقتصادية المطروحة من الأسر.

- (٣) متابعة المجلس الأعلى للإعلام لوضع استراتيجية إعلامية تتعلق بالأسرة وتعزيز دورها.
- (٤) التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأطفال والشباب والمرأة.
- (٥) تعديل قوانين العمل بما يضمن الحماية القانونية للأطفال والنساء وتفعيل إجراءات التفتيش من قبل وزارة العمل على أصحاب العمل.

المجموعة الثانية

تناولت هذه المجموعة قطاع التعليم وأدرجت للنقاش ضمن ذلك القطاع قضائياً مستوى ونوعية المناهج المدرسية وكفاءة المعلمين وواقية السلوكيات الأخلاقية للطلاب وتوفير الإرشاد النفسي والاجتماعي والأخلاقي لهم، وأهمية التعليم ما قبل المدرسة، ومستوى ونوعية مخرجات التعليم، والتركيز على أهمية التدريب المهني لسد احتياجات السوق، وركزت توصياتها على:

- (١) تعديل المناهج المدرسية لتلائم وضرورة تقوية الشبكة الاجتماعية، ومتطلبات اقتصاديات المعرفة.
- (٢) تكريس مبادئ التربية الوطنية والقيم الأخلاقية الإنسانية، والتركيز على مبادئ الديمقراطية وواجبات المواطنة، وتنمية صورة عصرية للمرأة بكلفة الحالات، وتشيّط هذه المبادئ كسلوكيات ومارسات يومية داخل الأسرة والمدرسة من خلال برامج لا منهجية.
- (٣) إشراك الأسرة في تحمل المسؤولية عن سلوكيات الطلبة وتنمية مهاراتهم بشكل عام.
- (٤) تبني برامج أسرية شاملة وإجراء الدراسات والبحوث الازمة حول واقع الحال للوقوف عليها في رسم السياسات وإحداث التغيير.
- (٥) ضرورة بناء ميثاق أخلاقي في المدرسة من خلال التشاركيّة مع الأسرة وأفرادها والطلبة أنفسهم.
- (٦) بث الوعي بأهمية التعليم ما قبل المدرسة وتأثير ذلك على شخصية الطفل وتطورها، و إحياء دور الأسر ب لهذا المجال، وإعداد المناهج المتصلة بهذا الموضوع إعداد نوعياً جيداً.
- (٧) ضرورة المتابعة لعمل المهنـيين بعد تخرـجـهم لإعادـة تأهـلـهم وإشـراكـهم في دورـات تدـريـبية والتـوجـيهـ والإـرشـادـ بأهمـيـةـ التـعـلـيمـ الـمـهـنيـ، وـمـعـالـجـةـ النـظـرـةـ السـلـبـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ لـلـتـعـلـيمـ الـمـهـنيـ.

المجموعة الثالثة

تناولت المجموعة قطاع الإسكان والبنية التحتية والبيئة وقطاع الصحة. وتناولت المجموعة القضايا الخاصة بنوعية الحياة الأسرية: السكن، المياه، الصرف الصحي، التلوث، السكن العشوائي في القطاع الأول. وقضايا التأمين الصحي وأسعار الأدوية والممارسات الصحية السليمة والمواد الطيارة ومعدلات النمو السكاني والصحة الإنجابية في القطاع الثاني. وكانت ابرز توصياتها لقضايا قطاع الإسكان:

- (١) تطوير عمليات التوعية بحيث تستهدف كافة شرائح المجتمع وان تكون مباشرة وواضحة وقدرة على تقديم الحلول.
- (٢) إيجاز خارطة وطنية تنظيمية لكافة مناطق المملكة واعتماد منهجية تخطيط المدن وتفعيل التشريعات لمكافحة التلوث.

أما في قطاع الصحة فابرز ما أوصت به المجموعة:

- (١) إعداد برنامج وطني لترشيد استخدام الأدوية وضبط الإنفاق الحكومي في مجال الصحة. ورفع الدعم عن الخدمات الصحية الحكومية عن القادرين وذلك بهدف رفع مستوى الخدمات العلاجية ووضع معايير للاستفادة منها.
- (٢) العمل على تخفيف أسعار الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة.
- (٣) الاستثمار في الكشف المبكر عن الأمراض الوراثية وزيادة الإنفاق في الرعاية الأولية والوفاية وزيادة مشاركة الأسرة والمجتمع.
- (٤) تفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة الإدمان ودعم برامجها.

وفي قضايا معدلات النمو السكاني والصحة الإنجابية ونمو الأسرة ضمن قطاع الصحة فتشكلت ابرز توصيات المجموعة لها:

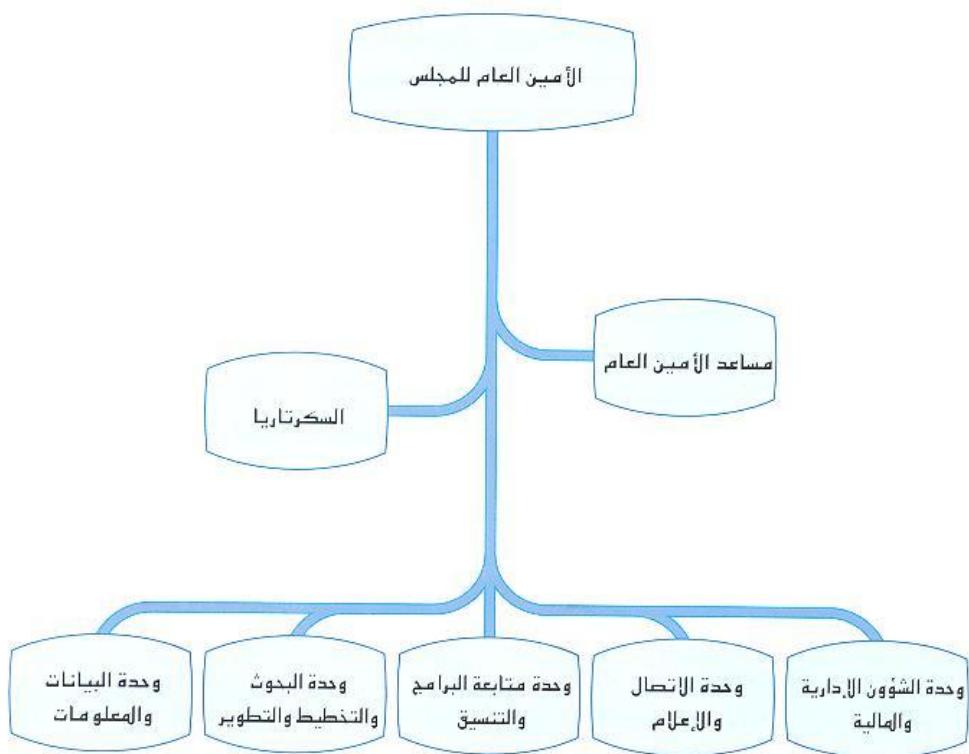
- (١) تبني الاستراتيجية الوطنية للسكن وإقرارها. واعتماد الخطة التنفيذية الخاصة بها.
- (٢) إجراء مسوحات ودراسات لتحديد النمو السكاني الامثل والإطار الزمني للوصول إليه.
- (٣) تفعيل دور مراكز الرعاية الصحية فيما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ورفدها بالكوادر البشرية والموارد المالية المناسبة. وتوفير وسائل تنظيم الأسرة للأسر في المناطق البعيدة.
- (٤) ايلاء اهتمام خاصة بتشريعات وسياسات ذوي الاحتياجات الخاصة. ودعم برامج مكافحة البطالة والفقر.
- (٥) ضرورة الدعم والمؤازرة والتوعية والإعلام والمتابعة والتقييم والتخطيط والبحث لجميع التوصيات.

المجموعة الرابعة

تناولت هذه المجموعة قضايا تطوير الجهود الثقافية الموجهة للأسرة في وسائل الإعلام والاتصال وتطوير التشريعات ذات العلاقة بالأسرة، والتوعية الأسرية لقضايا الحياة العامة والحياة السياسية ضمن قطاع الثقافة والتسليمة والاستجمام وقطاع الحياة العامة. وكانت ابرز توصياتها:

- (١) توسيع قاعدة مهام وخدمات المراكز الثقافية والشبابية والتربوية والترويجية والتطوعية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة في المناطق المختلفة والتحفيز لمعالجة القضايا الأسرية في وسائل الإعلام المختلفة.
- (٢) إجراء مسح للتشريعات والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأسرة ورصد الحاجات التشريعية ونشر النتائج للجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية.
- (٣) التوعية بمتطلبات المشاركة بالحياة السياسية وتطوير دور المرأة فيها.
- (٤) إجراء الدراسات والبحوث وأعمال التقييم لكانة الأسرة وثقافتها في وسائل الاتصال.
- (٥) تطوير خدمات التوجيه والتحقيقيني والتركيز على معالجة القضايا الحياتية ذات الأولوية.
- (٦) متابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية والعربية المتعلقة بالأسرة.

الهيكل التنظيمي للأمانة العامة



الأمانة العامة - الوحدات الفنية

• وحدة البيانات والمعلومات

وتعنى ببناء قاعدة بيانات خاصة بمجالات الأسرة المختلفة، لتساند صناع القرار وواعضي السياسات والخطط في مهامهم، كما تسعى إلى مواكبة مستجدات التقنية الحديثة في مجال المعلومات للإفاده منها في تنفيذ مهام المجلس.

ومن أبرز إنجازات الوحدة:

- (١) الشروع بتصنيف وتحليل وتوثيق المعلومات والبيانات ضمن الوحدات الأربع المكونة لقاعدة البيانات الوطنية الخاصة بشؤون الأسرة وأفرادها وهي (التشريعات-والسياسات والاستراتيجيات- والقضايا والمعايير-والشركاء والمؤسسات والهيئات والبرامج).
- (٢) الشروع بوضع التصميمات والبرامج الخاصة لخوبية قاعدة البيانات، وتفعيل نظام خاص لتوثيق المعلومات المضمنة في الصحف الرسمية فيما يتعلق بالقطاعات وال مجالات المعتمدة في الإطار الفكري لعمل المجلس.
- (٣) العمل على تطوير بناء المودع جمع البيانات والمعلومات النهائية لتسهل وتمكين ربط المعلومات بشكل تكامل.

• وحدة التخطيط والبحوث والتطوير

وتعنى بتحليل الاستراتيجيات المختلفة المؤثرة في مجال شؤون الأسرة، وتقوم بإجراء الدراسات والبحوث وجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها ومعالجتها لرفد السياسات التنموية وصانعي القرار بالمعلومة الدقيقة.

ومن أبرز إنجازات الوحدة:

تنفيذ مشاريع البحث النوعي لتحديد القضايا والمشكلات الأسرية ذات الأولوية، والمراجعة المكتبة للاستراتيجيات والسياسات الوطنية ذات الصلة بالأسرة وأفرادها، ورصد التشريعات والتعليمات والإجراءات التطبيقية المنبثقة عنها والمتصلة بالأسرة، والدراسة الوطنية لتحليل أوضاع الأطفال الأقل حظا، ودراسة تمكين الأسرة.

• وحدة متابعة البرامج والتسيير

وتعنى بمتابعة المشاريع والمبادرات الوطنية في مجالات شؤون الأسرة وأفرادها، وتعمل على تنسيق العمل بين الجهات المشاركة بتنفيذها- وفق آليات عمل منهجية ومدرسة، لمنع الإزدواجية وهدر الجهد، وضمان التكامل بينها.



ومن ابرز إنجازاتها:

تشكيل فرق العمل واللجان التوجيهية التي تعمل مع الأمانة العامة لتنسيق الجهات الوطنية، ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع ودعم المؤسسات المعنية، وذلك لتمكين المجلس من تنفيذ دوره في مجالات عمله، وبخاصة في مجال تنمية الطفولة المبكرة، والخطبة الوطنية للطفلة، وحماية الأسرة.

• **وحدة الاتصال والإعلام**

وتعنى بوضع الخطط الإعلامية التي تستهدف كسب الدعم والتأييد والموازنة لرسالة المجلس وتكون علاقات راسخة ومتواصلة ومتطوره مع وسائل الاتصال بكلفة أنواعها، وإيجاد آليات عمل لتطوير وسائل الاتصال واستثمارها في مجال التثقيف والتربية في شؤون الأسرة.

ومن ابرز إنجازاتها:

- (١) وضع خطة اتصالية وإعلامية عامة للمجلس لتنفيذها بالتعاون مع وسائل الاتصال المختلفة.
- (٢) التعريف بالمجلس وطنياً من خلال إقامة شبكة اتصالات وثيقة مع وسائل الاتصال المحلية.
- (٣) تغطية أنشطة وفعاليات المجلس إعلامياً، وإنتاج المواد الإعلامية المناسبة.

• **وحدة الشؤون الإدارية والمالية**

وتعنى بالنشاطات المالية والإدارية للمجلس، وتنفيذ التعليمات المالية والإدارية التي يقرها بفرض تحقيق أهدافه.

ومن ابرز إنجازاتها:

- (١) اقتراح مشروع موازنة المجلس.
- (٢) إعداد مسودة النظمتين الإداري والمالي للمجلس.
- (٣) تنفيذ جميع الأعمال الإدارية والمالية المتعلقة بالمجلس، والاهتمام بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بتوفير المستلزمات المطلوبة لإخراج مهامه.

الإطار الفكري لعمل المجلس

بمشاركة الهيئات الرسمية والأهلية ومجموعة من الخبراء والختصين العاملين ب مجالات شؤون الأسرة. تم بلورة الإطار الفكري لعمل المجلس ليعكس ويتترجم الهدف الرئيسي من إنشائه وتوجهاته الاستراتيجية.

ويعتبر أهم ما يميز الإطار الفكري لعمل المجلس حرصه على شمول مختلف الجوانب والمستويات التي تشكل حياة الأسرة وتأثيرها أو تتأثر بها. ولذلك حدد المجلس ثمانية قطاعات رئيسية هي:

"الإسكان والبنية التحتية والبيئة - والتعليم - والصحة - والوضع الاقتصادي - وسوق العمل - والشبكة الاجتماعية - والثقافة والتسلية والاستجمام - والحياة العامة " واعتبر المجلس هذه القطاعات، هي القطاعات الاستراتيجية التي يستند عليها في قراءته لواقع الأسرة الأردنية بشكل عام، وسعيه لتحقيق الغاية من إنشائه بشكل خاص.

وقد وضع الإطار الفكري بحيث يحرص على بيان أن المجلس يتعامل مع الأسرة كوحدة ومع أفرادها. لذلك جاء موضحاً أن قراءة الواقع يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التعامل مع الأسرة ليس فقط على أنها وحدة واحدة ولكن أيضاً على أنها تتكون من أفراد مختلفون فنات عمرية مختلفة ومتغيرة من حيث العمر والأولويات. والمشاكل والقضايا الخاصة بها.

وقد شملت الرؤيا الفكرية لعمل المجلس دمج مفهومي الحماية والمساواة ب مختلف إبعادها ضمن جميع القطاعات الرئيسية والفنانات العمرية للأسرة. بهدف ترجمة المفهومين بشكل عملي وواعي عند التعامل مع مجالات شؤون الأسرة وأفرادها.

البرامج والمشاريع

تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي وضعها المجلس في خلوته التي التأمت في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٢، تم تنفيذ العديد من البرامج المشاريع. لتمكين المجلس من إعداد استراتيجية وطنية لتحسين نوعية الحياة للأسرة الأردنية. وقد شملت:

البحث النوعي لتحديد القضايا المشكلات الأسرية ذات الأولوية

استهدف البحث توفير صورة معلوماتية شاملة توضح المشكلات والقضايا ذات الأولوية التي تواجهها الأسرة الأردنية في الوقت الحاضر. وذلك من وجهة نظر واقعية تمثّلها عينة من الأسر ذاتها. ومن وجهة نظر عملية ومهنية تمثّلها عينة من الخبراء والممارسين في هذا المجال. وبحيث نساهم

نتائج البحث في توجيه عمل المجلس نحو تطوير الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية. باعتبارها تأتي على رأس مهامه الرئيسية.

انتهت البحث في استطلاعه لوجهات نظر الأسر والخبراء أسلوب عمل "المنحى التشاركي" دون سواه، واستهدف بذلك استخدام أساليب البحث النوعي التشاركي، بما فيها الزيارات الميدانية، والمقابلات الشخصية المنسقة وشبه المنسقة، والملاحظة، واستعمال موارد البيانات الأولية من جملة أساليب أخرى.

شملت منهجية البحث، مقابلات هادفة ودقيقة مع ستين أسرة على المستوى الوطني بواقع: (١٨) أسرة من إقليم الشمال، (٣٢) أسرة من إقليم الوسط و(١٠) أسر من إقليم الجنوب. وقد سبق ذلك تكوين وصف مختصر لسمات الأسرة الأردنية في المعدل عن طريق دراسة ومراجعة للإحصاءات المتوفرة، وذلك بعد مداولات مع معنيين ومحترفين من أصحاب العلاقة من بينهم دائرة الإحصاءات العامة.

المنحى التشاركي في تنفيذ الدراسة

يسرت الدراسة مشاركة وإسهام (١٤٧) خبيراً ومارساً يعملون في (١٢١) مؤسسة ومنظمة، منها (١١) مؤسسة ودائرة حكومية و(٤٠) منظمة غير حكومية و(٤) منظمات تابعة للأمم المتحدة و(٢٥) مؤسسة من القطاع الخاص.

شملت الدراسة القطاعات الثمانية التي اعتمدتها المجلس في إطاره الفكري، و(٧٧) مجالاً ضمن تلك القطاعات.

وقد عرض المجلس نتائج استطلاع وجهة نظر الأسر الأردنية للقضايا والمشاكل ذات الأولوية لديهم، في الصحف المحلية بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٧ مناسبة مرور عام على تأسيسه.

وأما المسار الثاني للبحث فقد شمل التعرف على وجهة نظر الخبراء من العاملين في مجالات شؤون الأسرة وأفرادها نحو القضايا والمشكلات الأسرية ذات الأولوية والخروج بالنتائج. وقد بلغ عدد أفراد عينة المشاركين من الخبراء (١٤٢) خبيراً ومحترفاً، فيما بلغت عدد القضايا التي تم رصدها (١٢٢) قضية شملت (٨) قطاعات و(٧٧) مجالاً، وبلغت عدد التوصيات المرصودة من قبل الخبراء (١٩١٣) توصية.

تطوير قاعدة البيانات والمعلومات الخاصة بالأسرة

يقوم المجلس وضمن خطة عمله بتطوير قاعدة للبيانات والمعلومات شملت أربعة محاور في مجال شؤون الأسرة وأفرادها، هي:

- (١) السياسات والاستراتيجيات.
- (٢) التشريعات.
- (٣) البرامج والمشاريع.
- (٤) القضايا والمؤشرات التي تؤثر على الأسر أو تتأثر بها.

ويتم تطوير قاعدة البيانات والمعلومات على مرحلتين:

المرحلة الأولى:

وتهدف إلى اختبار تصميم قاعدة أولية للبيانات والمعلومات وطريقة عرضها إضافة إلى فحص محتواها. وبحيث تتألف من البرامج والمشاريع والمنظمات التي تتخذ من الأردن مقرًا لها وتعمل في مجال "قضايا الأسرة". على أن يتم تطوير تلك القاعدة وفقاً للمفاهيم التي يتضمنها الإطار الفكري لعمل المجلس.

المرحلة الثانية:

وتهدف إلى توسيع نطاق عمل المرحلة الأولى بحيث تتضمن، بشكل شمولي، جميع المحاور الأربع " ذات الصلة بالأسرة" ، وهي: الاستراتيجيات- والسياسات- التشريعات- البرامج والقضايا والمؤشرات التي تخص الأسرة على المستوى الوطني.

المراجعة المكتبة للاستراتيجيات والسياسات الوطنية ذات الصلة بالأسرة وأفرادها

قام المجلس بإجراء مراجعة مكتبة للسياسات والاستراتيجيات الوطنية. ومصادر المعلومات الحالية ذات الصلة بالأسرة، بهدف استكمال إطار العمل الاستراتيجي الذي سيوفر الأساس اللازم لإعداد خطط العمل الاستراتيجية تمهدًا لإعداد الاستراتيجية الوطنية للأسرة. ويتم ذلك من خلال تشخيص أهم القضايا والمشكلات التي تؤثر في الأسرة وأفرادها ضمن القطاعات التسعة التي اعتمدتها المجلس لعمله.

وقد أسهلت عملية المراجعة والدراسة بوضع وتطوير قائمة بالوثائق الوطنية المطلوب مراجعتها. وتسعى المراجعة إلى تحديد القضايا الأسرية التي تحتاج إلى معالجة من خلال تنفيذ عملية تنسيقية متناغمة للاستراتيجيات والسياسات الوطنية القائمة حالياً.

أما الاستراتيجيات والسياسات ومصادر المعلومات الوطنية التي تمت مراجعتها فتشمل، دون أن تقتصر على ما يلي:

- استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة.
- استراتيجية القضاء على عمالة الأطفال في الأردن - ٢٠٠٠ .
- الاستراتيجية الوطنية للمستين في الأردن.
- استراتيجية وزارة الصحة "اللصحة والرعاية الصحية" ٢٠١٠-٤٠٠٠ .
- استراتيجية المياه في الأردن ، ٢٠١١-٤٠٠٢ .
- استراتيجية التنمية الزراعية ، ٢٠٠٥ .
- مسودة الاستراتيجية الوطنية للمرأة الحديثة.
- مكافحة الفقر من أجل أردن أقوى: استراتيجية وطنية شاملة.
- خطة عمل الصحة الإنجابية، ٢٠٠٦-٤٠٠٢ .
- النتائج المعلنة حول الاستفتاء الخاص بموضوع: "المرأة والانتخابات البرلمانية".
- برنامج دعم تمويل إسكان موظفي الخدمة المدنية.
- بيانات حول العنف ضد المرأة والطفل.
- بيانات حول الأيدي العاملة مقتبسة من التقرير السنوي لسح التسغيل والبطالة - ٢٠٠١ .
- بيانات حول الذكور والإإناث في المناصب الحكومية العليا (مديرين ورؤساء أقسام) صادرة عن ديوان الخدمة المدنية.
- بيانات حول العنف الأسري.
- بيانات حول جرائم العنف.
- بيانات حول حوادث وإصابات الطرق للفترة ١٩٩٨-١٩٧٠ .
- بيانات حول سوء استعمال الأدوية المخدرة وتعاطي المخدرات.
- بيانات حول الإدمان على المشروبات الكحولية.
- بيانات حول الجرائم العامة، بيانات مقتبسة من تقرير دائرة الإصلاح والتأهيل/مديرية الأمن العام حول السجناء في مراكز الإصلاح والتأهيل.
- بيانات مستخلصة من سجل السرطان الوطني للفترة ١٩٩٩-١٩٨٠ .
- وثيقة من المجلس الاقتصادي الاستشاري بعنوان "تحفيز القطاع المتخصص بالخدمات الطبية في الأردن- أيار ٢٠٠٠ .
- تقرير حول الوضع الراهن لتعاطي المخدرات واستعمال الأدوية المخدرة من دائرة مكافحة المخدرات.
- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية ٢٠٠٤- .
- التقرير الإحصائي السنوي السادس - ٢٠٠١ لسماحة رئيس دائرة المحاكم الشرعية .
- التقرير النهائي لسح المخصوصة السنوي ٢٠٠١- .
- دراسة "الوضع الراهن لعمالة الأطفال في الأردن - ٢٠٠١ .
- دراسة حول مشاركة المرأة الأردنية في انتخابات ١٩٩٧ .

رصد ومراجعة التشريعات والتعليمات والإجراءات التطبيقية المنشقة عنها والمتصلة بالأسرة

من الأدوار المنوطة بال مجلس الوطني لشؤون الأسرة مشاركة المجلس في تطوير التشريعات الازمة بحيث تنسجم مع احتياجات الأسرة وضمان أمنها واستقرارها، إضافة إلى مساعيه الرامية إلى توفير بيئه للسياسات التشريعية والاقتصادية والعلمية التربوية التثقيفية والثقافية الداعمة لكيان الأسرة وأفرادها.

يهدف الرصد إلى:

- (١) فرز وتحليل النصوص القانونية الخاضعة للدراسة بهدف تحديد تأثيراتها الإيجابية والسلبية على الأسرة الأردنية وأفرادها.
- (٢) دراسة المدى الذي تغطيه النصوص القانونية الخاضعة للدراسة في مجال رعاية الأسرة والحفاظ على كيانها كوحدة واحدة، ورعاية أفرادها وأمنهم.
- (٣) دراسة مدى توافق النصوص القانونية الخاضعة للدراسة مع المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالأسرة وفق الحالات المتعلقة بذلك المبادي والمعايير.
- (٤) اقتراح سياسات تشريعية بديلة تتعلق بالأسرة من شأنها تحقيق أمان ومصلحة أفضل للأسرة وأفرادها.

تقوم المراجعة على أساس تجميع التشريعات الأردنية النافذة المفعول والمتعلقة بالأسرة كوحدة واحدة، وفرز وتصنيف هذه التشريعات وتوثيقها، مع إيلاء اهتمام خاص بالقطاعات والحالات ذات الأولوية التي يحددها إطار مفاهيم عمل مجلس الوطني لشؤون الأسرة.

أما مجموعة التشريعات القانونية الخاضعة للمراجعة والتحليل فهي:

- الحقوق المدنية والسياسية / حماية الأسرة.
- الأحوال الشخصية.
- الحقوق الاقتصادية.

برامج الطفولة وتنمية الطفولة المبكرة

١) **تحديد أولويات استراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة ووضعها موضع التنفيذ**
عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وبالتنسيق مع الجهات الوطنية العاملة معه والمعنية بتنمية الطفولة المبكرة على تحديد أولويات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة، التي تم إقرارها في المؤتمر الوطني الذي عقد عام ٢٠٠٠، وقد تم تشكيل فريق عمل من الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالطفولة المبكرة، وأتيح لها مهمة متابعة تنفيذ خطة العمل وضمان سير تنفيذها من خلال وضع المؤشرات الالزامية.

٢) **المشروع الوطني للتعليم ما قبل المدرسة**
يعمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تنفيذ "المشروع الوطني لتطوير التعليم ما قبل المدرسة" الذي يهدف إلى تطوير إطار منهج مرحلة رياض الأطفال، وإعداد الخطوط العريضة لتدريب المعلمين والمشرفين، وتوفير الإرشادات والتوجيهات الالزامية للأهالي، ووضع معايير ترخيص رياض الأطفال ومارسة العمل فيها، علماً بأن هذه العملية تتبع الأسلوب التشاركي في التنفيذ، وسيقوم على تطويرها مقدمو الرعاية أنفسهم، ويتم تدريب المعنيين بها بالتزامن مع تلك الخطوات.

وينفذ هذا المشروع على مدى سنتين بدعم من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (جفند) وتحت إشراف لجنة توجيهية وطنية تضم في عضويتها مثليين عن وزارة التربية والتعليم والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجلس الوطني لشؤون الأسرة إضافة إلى عدد من الأكاديميين.

٣) **الإصلاح التربوي لتحقيق الاقتصاد المعرفي**
يتناول هذا المشروع، الذي ينفذ تحت مظلة وزارة التربية والتعليم على مدى خمس سنوات، رؤية صاحب الحال الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم في تطوير رأس المال البشري الأردني بهدف تحقيق نتائج تعليمية مستدامة ذات صلة وثيقة بالاقتصاد المعرفي، وبدعم البنك الدولي ووزارة التربية والتعليم في تنفيذ هذا المشروع.

يتعلق المكون الرابع من وثيقة المشروع بتنمية الطفولة المبكرة، في مجال "تعزيز الاستعداد للتعلم من خلال تعليم الطفولة المبكرة". ويتضمن هذا المكون أربعة عناصر هي:

- ١) محاور التطوير المؤسسي.
- ٢) التطوير المهني.
- ٣) التوسيع في إنشاء رياض الأطفال.
- ٤) إشراك المجتمعات المحلية والأهالي في تنمية الطفولة المبكرة.

و ضمن هذا السياق، قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بدور رئيسي مهم يتمثل في دعم وزارة التربية والتعليم لتطوير هذا المكون بالتنسيق مع البنك الدولي ومنظمة "يونيسف".

وقد قام المجلس أيضًا بتنسيق عقد عدة لقاءات متلفزة عبر الأقمار الصناعية بهدف نشر المعلومات حول التجارب والخبرات الدولية في برامج تنمية الطفولة المبكرة. وقد نوقشت في اللقاءين الآخرين منها، بصورة خاصة، مشاركة المجتمعات المحلية والأهالي كأحد المكونات الفرعية للمشروع.

٤) **مشروع الدراسة عن بعد في مجال تنمية الطفولة المبكرة**
يقوم المجلس الوطني لشؤون الأسرة بتيسير وتنسيق برنامج إقليمي يهدف إلى إيجاد قيادات أردنيين في مجال تنمية الطفولة المبكرة، يتم تنفيذه بالتعاون مع جامعة فيكتوريا الكندية وبدعم من البنك الدولي.

٥) **مشروع التعليم للجميع**
يسعى الأردن إلى تحقيق أهداف مشروع "التعليم للجميع" بحلول عام ٢٠١٥، التي حددتها المجتمع الدولي أثناء انعقاد المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع الذي نظمته اليونسكو في داكار عام ٢٠٠٠. ويعتبر توسيع وتحسين برامج رعاية وتعليم الطفولة المبكرة، وبخاصة للأطفال الأشد حرماناً وفقراً والأكثر تعرضاً للمخاطر وتأثراً بها - أحد أهم الأهداف الأربع التي حددتها المؤتمر.

وبتمويل المجلس الوطني لشؤون الأسرة مسؤولية قيادة فريق العمل المساند، الذي يضم في عضويته ممثلين من وزارة التربية والتعليم ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومنظمات غير الحكومية. بهدف إعداد المكون الخاص بتنمية ورعاية الطفولة المبكرة ضمن وثيقة الخطة الوطنية للتعليم للجميع.

وقد أكّز فريق العمل مهام عمله بشأن خليل الوضع الراهن لتعليم الطفولة المبكرة في الأردن من حيث إمكانية الحصول على التعليم و نوعيته وإدارته، وحدد القضايا ذات الأولوية وما تقتضيه من تدخلات. وتطور خطط العمل اللازمة لإعداد ذلك المكون.

٦) **خطة العمل الوطنية للطفولة**
باشر المجلس الوطني لشؤون الأسرة عمله في مجال إعداد وتطوير خطة العمل الوطنية للطفولة، فشكل لهذا الغرض لجنة توجيهية وطنية تضم ممثلين من مؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية مختلفة ومختصة بالطفولة، ويفوض المجلس بالتنسيق لهذه العملية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" ووزارة التخطيط. وسوف تستند الخطة على محاور الاهتمام الرئيسية التي حدتها وثيقة "عالم جدير بالأطفال" التي أقرتها الحسنة الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة حول الأطفال، التي عقدت في نيويورك في أيار ٢٠٠٣.

الدراسة الوطنية حول الأطفال الأقل حظا

كجزء من "ورقة استراتيجية إقليمية حول الطفولة" تولي اهتمام خاص بالأطفال الأقل حظا. بدعم من البنك الدولي، ساهم المجلس في تنسيق وتبسيط دراسة الأردن في هذا المجال.

و ضمن هذا الإطار، تولى المجلس مهمة الإشراف على تنفيذ هذه الدراسة والتنسيق لها وتبسيط مهامها مع العديد من الشركاء والجهات المعنية ذات العلاقة من فيهم دائرة الإحصاءات العامة. وسوف تسهم نتائج هذا المشروع في إعداد خطة العمل الوطنية للطفولة.

أهداف الدراسة:

- (١) تقدير الوضع الراهن للأطفال الأقل حظا باستخدام معلومات نوعية وكمية. بما في ذلك مصادر استناد الأطفال وقابليتهم للتعرض والتآثر بالمخاطر كما توضحها الدراسات الحالية، والاستفادة من الأعمال المرجعية التي تم تنفيذها ضمن المشروعات المختلفة لمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.
- (٢) مراجعة ودراسة السياسات والبرامج الحالية للأطفال الأقل حظا في الأردن، بما في ذلك القطاعين العام والخاص (شاملًا المنظمات غير الحكومية وغيرها).
- (٣) اقتراح التوصيات الخاصة بالسياسات استنادًا على نتائج الهدفين السابقين.

المحاور التي تغطيها الدراسة:

- (١) الأطفال الفقراء:
ونشتمل الفئة العمرية للأطفال "منذ الولادة وحتى ١٨ عاماً" الذين لا يستطيع آباؤهم وأمهاتهم أو ذويهم توفير احتياجاتهم الأساسية (من الطعام وغيرها)، أي الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق.
- (٢) أطفال الأسر المفككة:
ونشتمل الإناث من الأطفال في الفئة العمرية "١٥-١٩" عاماً اللواتي يتزوجن أو تعرّضن للطلاق مما أدى إلى اضطرارهن إلى ترك الدراسة أو إلى مواجهة مشكلات صحية.
- (٣) الأطفال الذين لم يلتحقوا بنظام التعليم النظامي والمتسربين منه:
وتشتمل الأطفال في الفئة العمرية "٦-١٨" عاماً الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدارس أو الذين تسربوا منها.

٤) الأطفال العاملون:

وتشمل الأطفال في الفئة العمرية "١٩-١١" عاماً الذين يمارسون العمل بدلاً عن الالتحاق بالمدرسة.

٥) الأحداث الجانحون:

وتشمل الأطفال المخالفون للقانون أو الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية.

٦) إهمال الأطفال ومارسة العنف ضدهم أو مارسته لهم للعنف:

وتشمل الأطفال ضحايا العنف والإهمال. والأطفال المارسون للعنف وإساعة المعاملة والذين لهم أو قد سجل بحقهم قضايا لدى إدارة حماية الأسرة.

٧) إساءة استعمال المواد المنظابرة:

وتشمل الأطفال الذين لهم سجل تاريخي في إساءة استعمال المواد المنظابرة. المخالفون للقانون أو الذين تلقوا علاجاً جراء استعمالهم لها.

٨) الإعاقات:

وتشمل جميع الأطفال في الفئة العمرية "منذ الولادة وحتى ١٨" عاماً الذين يعانون من إعاقات طفيفة ومتوسطة وشديدة حسبما تعرفها المعايير الدولية للإعاقة.

٩) الأيتام:

وتشمل الأطفال المتوفى أحد والديهم أو كليهما. والأطفال غير الشرعيين أو الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية.

وببلغ عدد المراجع التي قمت دراستها ما بين كتاباً ومقالة وأطروحة لهذه الدراسة (١٢٠) مرجعاً، فيما بلغ عدد الأشخاص الذين تم الاتصال بهم لهذه الغاية (٤٠) شخصاً.

حماية الأسرة

اعتمد المجلس إدارة فريق المشروع الوطني لحماية الأسرة كفريق عمل في مجال حماية الأسرة، بهدف العمل مع الأمانة العامة لتمكين المجلس من تنفيذ دوره في هذا المجال. ويضم فريق العمل في عضويته ممثلين عن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وقد نظم فريق العمل والمجلس الوطني لشؤون الأسرة ورشة عمل لنوضح الأدوار التي سيضطلع بها الفريق والتي تؤهله من العمل كذراع فني للمجلس في مجال حماية الأسرة.

وينتظر من فريق العمل مساندة المجلس فيما يلي:

- (١) تيسير وتنسيق عملية جمع البيانات والمعلومات المناسبة والموثوقة حول قضايا حماية الأسرة وضمان توفير إمكانية الحصول عليها، والتي من شأنها أن تُسهم في تطوير قاعدة البيانات والمعلومات لدى المجلس لتمكينه من تنفيذ دوره كمرجعية علمية وفكرة.
- (٢) العمل كذراع فني لأمانة المجلس عن طريق تقديم الخبرات الفنية والتوصيات الخاصة بحماية الأسرة.
- (٣) الإسهام في تطبيق توجيهات المجلس في مجال التنسيق والشراكة والدعم والمساندة وكسب التأييد لموضوع حماية الأسرة.
- (٤) العمل مع الأمانة العامة لتطوير التعريفات والمؤشرات الوطنية لحماية الأسرة وتقديمها إلى المجلس لنشرها وتعديتها على المستوى الوطني.
- (٥) اقتراح السياسات والإجراءات الوطنية التي تضمن حماية الأسرة.
- (٦) تطوير إطار العمل الوطني لحماية الأسرة من أجل دراسته ومراجعته وإقراره على المستوى الوطني بإعدادها.
- (٧) الإسهام في تطوير مكون حماية الأسرة ضمن خطة العمل الوطنية للطفولة الذي يشرع المجلس بإعدادها.

فرق العمل واللجان المنبثقة عن المجلس

فريق عمل تنمية الطفولة المبكرة

المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية	الدكتور منذر المصري
وزارة الصحة	الدكتورة صفاء القسوس
وزارة التربية والتعليم	السيدة ابتسام عمارة
وزارة التربية والتعليم	السيد حسين صالح
وزارة التنمية الاجتماعية	السيدة ليلى منكو
وزارة التنمية الاجتماعية	السيدة سوسن مكناي
مؤسسة إنقاذ الطفل	الأنسة خلود أبو زيد
الأخاد العام للجمعيات الخيرية	الدكتور عبدالله الخطيب
معهد الملكة زين الشرف التنموي	الدكتورة أمل نحاس
منظمة اليونيسيف	السيدة مها الحمصي
قطاع خاص	السيد زهير ذكريما
قطاع خاص	السيدة هدى العشر
قطاع خاص	السيدة داره الظاهر

فريق عمل "حماية الأسرة"

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	الشيخ رفيق التميمي
وزارة التنمية الاجتماعية	السيد موسى الصافي
وزارة التربية والتعليم	الدكتور فواز جرادات
وزارة الإعلام	السيدة آمال جريسات
وزارة الصحة	الدكتور مؤمن الحديدي
مديرية الأمن العام	العميد عيسى أيوب
مديرية الأمن العام	المقدم فاضل محمود
الجليس القضائي	القاضي تغريد حكمت
الحاد المرأة الأردنية	السيدة آمنة الزعبي
مركز التوعية والإرشاد الأسري / الزرقاء	السيدة ناديا بشناق
مؤسسة نهر الأردن	الدكتورة هالة حماد

اللجنة التوجيهية لمشروع "التعليم ما قبل المدرسة"

الدكتور منذر المصري	المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية
السيد محمد بربز الحياري	وزارة التربية والتعليم
السيد نايف العموش	وزارة التربية والتعليم
الأنسنة ابتسام عمارة	وزارة التربية والتعليم
السيد حسين صالح	كلية الأميرة عالية
الدكتورة نايفة قطامي	معهد الملكة زين الشرف التنموي
السيدة أمل النحاس	مدرسة عمان الوطنية
السيدة داره الطاهر	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
الدكتورة رائدة القطب	

اللجنة التوجيهية لوضع الخطة الوطنية للطفولة

السيدة هالة لطوف	وزارة التخطيط
المهندس كامل الحارب	وزارة الشؤون البلدية والقروية
الدكتور مؤمن الحديدي	وزارة الصحة
السيد موسى الصافى	وزارة التنمية الاجتماعية
الدكتور سعد خرابشة	وزارة الصحة
السيدة سهير الحديدي	وزارة الثقافة
السيد محمد الحياري	وزارة التربية والتعليم
السيدة سوسن مكناي	وزارة التنمية الاجتماعية
السيدة نهاية دبدوب	وزارة العمل
السيد كمال صالح	دائرة الإحصاءات العامة
الدكتور محمود سرحان	المجلس الأعلى للشباب
السيدة ريم زريقات	جمعية أهالي وأصدقاء الأشخاص المعاقين
السيدة أمل نحاس	الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية
الدكتورة هالة حماد	مؤسسة نهر الأردن
السيدة منى إدريس	اليونيسف
الأنسنة خلود أبو زيد	مؤسسة إنقاذ الطفل
الدكتور كيرت رودس	مؤسسة كوبست سكوب
السيدة سلوى الناصر	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

اللجنة الاستشارية "لتطوير الإطارين العام والفكري لعمل المجلس"

وزيرة التنمية الاجتماعية سابقاً	السيدة تمام الغول
وزارة التربية والتعليم	السيد محمد بزيز الحيارى
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	السيد عبد المنعم الحيارى
وزارة التخطيط	الدكتور حسين الخطيب
وزارة الصحة	الدكتور طاهر أبو السمن
مديرية الأمن العام	المقدم فاضل الخموه
الديوان الملكي	السيدة ياسرة غوشة
المؤسسة العامة لحماية البيئة	السيد احمد سعيد
المؤسسة العامة لإسكان وتطوير الحضري	المهندسة مي خليل عصفور
مؤسسة الملك حسين	السيدة لمياء الراعي
الحاد المرأة الأردنية	السيدة آمنة الرعبي
مركز التوعية والإرشاد الأسري / الزرقاء	السيدة ناديا بشناق
اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	الدكتورة أمل الصباغ
جامعة العلوم والتكنولوجيا	الدكتور صلاح مواجدة
جامعة فلادلفيا	الدكتور سري ناصر
الجامعة الأردنية	الدكتور موسى اشتاوي
اليونيسف	السيدة منى إدرiss
الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي	السيدة بسمة اسحاقات
الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي	السيدة سناء نفاع
الأم المتحدة	الدكتور عبد العزيز فرج
مؤسسة كويست سكوب	الدكتور كيرت رودس
مستشار التطوير المؤسسي	الدكتور إبراهيم الغامري
باحثة تنمية	الأنسفة وداد عدس
قطاع خاص	السيدة ناديا التكريتي
قطاع خاص	السيد مجدى الكروم
قطاع خاص	السيدة هالة غوشة
قطاع خاص	الدكتور سيف الدين ابارو

اللجنة الاستشارية لمشروع "البحث النوعي لتحديد القضايا والمشكلات ذات الأولية"

الأنسفة ختام العتيبي	وزارة التربية والتعليم
الدكتور مؤمن الحدبى	وزارة الصحة
الدكتور إبراهيم عثمان	الجامعة الأردنية
الدكتورة سوسن الجالى	الجامعة الأردنية
السيد حكمت خضر	الجامعة الأردنية
الدكتور عيسى مصاروة	خبير في الدراسات السكانية
السيد كمال صالح	دائرة الإحصاءات العامة
الدكتور تيسير الياس	دار البراعم البريئية
الدكتورة أمل الصباغ	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة
السيد محمد درويش	مستشار مستقل

اللجنة الاستشارية لمشروع "الدراسة الوطنية حول الأطفال الأقل حظا"

الدكتور منذر المصري	المركز الوطني للتنمية المدارس البشرية
السيدة نهاية بدوب	وزارة العمل
السيدة ناهدة السايسي	وزارة التخطيط
الدكتور مؤمن الحديدي	وزارة الصحة
الدكتور طاهر أبو السمن	وزارة الصحة
السيد محمد بزيز الحياري	وزارة التربية والتعليم
السيد موسى الصافي	وزارة التنمية الاجتماعية
السيدة سوسن مكناي	وزارة التنمية الاجتماعية
المقدم طايل الجالي	مديرية الأمن العام
المقدم فاضل الحمود	مديرية الأمن العام
الدكتور حسين شحاترة	دائرة الإحصاءات العامة
السيد كمال صالح	دائرة الإحصاءات العامة
السيد قاسم المؤمني	صندوق المعونة الوطنية
السيد مأمون نور الدين	المجلس الأعلى للشباب
السيد هاني أبو الغنم	مركز التدريب المهني
الدكتورة هالة حماد	مؤسسة نهر الأردن
السيد خالد غنيم	صندوق المعونة الوطنية
الدكتور مصطفى حمارنة	جامعة الأردنية
السيدة منى إدريس	اليونيسيف
السيدة مها الخصبي	اليونيسيف
السيدة مها الخطيب	مؤسسة نهر الأردن
الأنسنة عزه حموده	المجلس الثقافي البريطاني
الأنسنة داليا الفاروقى	المجلس الثقافي البريطاني
الدكتور عيسى المصاروة	خبير في الدراسات السكانية
الدكتور كيرت رودس	مؤسسة كوبست سكوب
الأنسنة تانيا الحسين	مؤسسة كوبست سكوب
الأنسنة وداد عدس	باحثة تنموية

المجنة الاستشارية لمشروع "رصد ومراجعة التشريعات والتعليمات والإجراءات التطبيقية المبنية عنها والمتعلقة بالأسرة"

وزارة العدل	الدكتور ناظم عارف
المجلس القضائي	القاضي عبد الرحمن البنا
رئاسة الوزراء/ ديوان التشريع	السيد تركي حداد
دائرة قاضي القضاة	الشيخ سليم علي المصري
مديرية الأمن العام	المقدم ثابت الناصر
مديرية الأمن العام	العميد عيسى أيوب
مديرية الأمن العام	النقيب خضر خطاب
اللجنة الملكية لحقوق الإنسان	السيدة أسمى حضر
وزارة الصحة/ المركز الوطني لطب الشرعي	الدكتور مؤمن الحديدي
وزارة التنمية الاجتماعية	الدكتور طايل ذيابات
وزارة التنمية الاجتماعية	السيد موسى الصافي
الجامعة الأردنية	السيدة سوسن مكتنай
الديوان الملكي	الدكتور محمد القضاة
منظمة اليونيسيف	السيدة ياسرة غوشة
محامي/ قطاع خاص	السيدة مها الحمصي
محامي/ قطاع خاص	الدكتور حمزة حداد
	السيد عصام الشريف

خطة عمل المجلس للعام ٢٠١٣ - ٢٠١٤

سيقوم المجلس خلال السنة القادمة بما يلي:

- (١) متابعة وضع الاستراتيجية الوطنية للأسرة.
- (٢) متابعة تطوير التشريعات الحالية المتعلقة بالأسرة وأفرادها.
- (٣) متابعة إعداد قاعدة البيانات والمعلومات المعنية بالأسرة وشأنها.
- (٤) متابعة إعداد خطة العمل الوطنية للطفولة.
- (٥) متابعة تنفيذ خطة عمل وطنية لتنمية الطفولة المبكرة.
- (٦) متابعة تنفيذ البرنامج الوطني للتعليم ما قبل المدرسة.
- (٧) متابعة تنفيذ البرامج التي يعمل على تنسيقها وتيسيرها المجلس في مجال الطفولة.
- (٨) إجراء دراسة خليل لوضع الأسرة بهدف مكينتها عن طريق الإرشاد الأسري.
- (٩) متابعة العمل مع فريق حماية الأسرة للقيام بأدواره لتمكين المجلس من القيام بمهامه في هذا المجال.
- (١٠) مأسسة الإطار الوطني لحماية الأسرة الذي يعمل على تطويره المشروع الوطني لحماية الأسرة.
- (١١) تطبيق بنود خطة إعلامية تختص بالتوعية والثقافية واستقطاب الدعم والمؤازرة للقضايا المتعلقة بشؤون الأسرة وأفرادها.

معلومات وحقائق حول المجلس

- تأسس المجلس بالقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠١م.
- نفذت الأمانة العامة الخلوة الأولى للمجلس في ٢١/١/٢٠٠١، فيما نفذت الخلوة الثانية في ٢٢/١٢/٢٠٠٢.
- بلغ عدد المشاركين في الخلوة الأولى للمجلس (٢٨) مشاركاً من الختصين والمعنيين والمهتمين بقضايا وشأن الأسرة - من المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة. فيما بلغ عدد المشاركين في الخلوة الثانية حوالي (١٠٠) مشارك.
- بدأ العمل بالأمانة العامة للمجلس بفضل جلالة الملك رانيا العبدالله رئيس المجلس بافتتاح موقعها الدائم بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٢م.
- بلغت عدد اجتماعات أعضاء المجلس هذا العام (٦) اجتماعات. فيما بلغت اجتماعات اللجنة التنفيذية (١٥) اجتماعاً.
- بلغ عدد موظفي الأمانة العامة للمجلس (١٢) موظفاً وموظفة.
- يسر المجلس أثر إجراءه للبحث النوعي التقييمي لتحديد القضايا والمشكلات ذات الأولوية مشاركة وإسهام (١٤٧) خبيراً ومارساً بعملون في (١٣١) مؤسسة ومنظمة، منها (١١) مؤسسة ودائرة حكومية و(٤٠) منظمة غير حكومية و(٤) منظمات تابعة للأمم المتحدة و(٢٥) مؤسسة من القطاع الخاص.
- بلغ عدد أفراد عينة الخبراء الذين تم استطلاع وجهة نظرهم بالقضايا والمشكلات الأسرية ذات الأولوية (١٤٢) خبيراً ومحترفاً، فيما بلغت عدد القضايا التي تم رصدها (١٢٢) قضية شملت (٨) قطاعات و(٧٧) مجالاً. وبلغت عدد التوصيات المرصودة من قبل الخبراء (١٩١٢) توصية.
- بلغت عدد مصادر المعلومات التي تم مراجعتها لمشروع المراجعة المكتبة لاستراتيجيات والسياسات الوطنية ذات الصلة بالأسرة وأفرادها (٢٨) مصدراً ما بين استراتيجية دراسة وبيانات إحصائية.
- بلغ عدد المصادر من الكتب والتقارير الإحصائية والاطروحات التي تم دراستها ضمن إجراء الدراسة الوطنية حول الأطفال الأقل حظاً (١٢٠) مصدراً، فيما بلغ عدد الأشخاص الذين تم الاتصال بهم لهذه الغاية (٤٠) شخصاً.

العاملون

بلغ عدد موظفي الأمانة العامة للمجلس لعام ٢٠٠٣م، ثلاثة عشر موظفاً وموظفة، موزعون كالتالي:

١	الأمين العام للمجلس
١	مساعد الأمين العام
٢	مساعدو المشاريع
١	وحدة البيانات والمعلومات
١	وحدة التخطيط والبحوث والتطوير
١	وحدة متابعة البرامج والتنسيق
١	وحدة الاتصال والإعلام
٥	وحدة الشؤون الإدارية والمالية
• بما فيها الكوادر المساعدة	

أما المشاريع فيتم تنفيذها بالتعاون مع باحثين ومتخصصين في مجالات عدّة، ويبلغ عددهم (٨) باحثين ومتخصصين، وهم موزعون كالتالي:

- البحث النوعي لتحديد القضايا والمشكلات الأسرية ذات الأولوية:
(١) باحثة في مجال التنمية البشرية

- المراجعة المكتبة للاستراتيجيات والسياسات الوطنية ذات الصلة بالأسرة وأفراده:
(١) خبير في مجال الدراسات السكانية

- رصد ومراجعة التشريعات والتعليمات والإجراءات التطبيقية المتباينة عنها والمتصلة بالأسرة:
(١) محامي شرعي (٢) محاميتان في مجال القانون

- الدراسة الوطنية لتحليل أوضاع الأطفال الأقل حظاً:
(١) خبير في الصحة العامة (٢) مساعدة بحث

البيانات المالية

للفترة من التاسيس بتاريخ الاول من تشرين الاول ٢٠٠١ و لغاية ٣١ كانون الاول ٢٠٠٢

الميزانية العامة

٣١ كانون الاول ٢٠٠٢

دينار

الموجودات

١٨٦,٩٠٤	موجودات متداولة
١٠٤,٩٣٦	صافي موجودات ثابتة
٢٩١,٨٣٠	مجموع الموجودات

المطلوبات والوفر المترافق

٩٧١	مجموع المطلوبات المتداولة
٢٨٨,٥٤٠	إيرادات مؤجلة
٢٨٩,٥١١	مجموع المطلوبات
٥,٣١٩	الوفر المترافق في نهاية الفترة
٢٩١,٨٣٠	مجموع المطلوبات والوفر المترافق

بيان الإيرادات والمصروفات

للفترة من التأسيس بتاريخ الأول من تشرين الأول ٢٠٠١ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢

الإيرادات	دinar
منحة من حكومة المملكة الأردنية	١٤٨,٨١٨
منحة من البنك الدولي	٦٧٩
إطفاء إيرادات مؤجلة (تبرعات لقاء موجودات ثابتة)	١٣,٦٩٥
إيرادات فوائد بنكية و إيرادات أخرى	٤,٨٩٣
مجموع الإيرادات	١١١,٠٨٥
المصروفات	
مصاريف إدارية وعمومية	١٦٣,٧١١
مجموع المصروفات	١٦٣,٧١١
صافي الإيراد للفترة	٤,٣١٩

الجهات الداعمة للمجلس الوطني لشؤون الأسرة

الجهات المحلية

الحكومة الأردنية

الديوان الملكي العاشر

وزارة التنمية الاجتماعية

مديرية الأمن العام

أمانة عمان الكبرى

البنك الأهلي الأردني

السيدة صبحية المعانى

شركة ف.أ.كتانه وشركاه

الجهات الإقليمية

برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإيمانية (جفند)

الجهات الدولية

وكالة الولايات المتحدة للإغاثة الدولي (USAID)

المنظمة الدولية للطفولة "اليونسيف"

البنك الدولي

دائرة التنمية البريطانية الدولية (DFID)

المجلس الثقافي البريطاني





٨٣-٨٥٨ صب.
عمان ١١١٣٨ ،الأردن
هاتف: +٩٦٢ ٣٤٩-٧١-٤٦٢ ٣٥٩
فاكس: +٩٦٢ ٣٥٩١ ٤٦٢ ٣٥٩١
www.ncfa.org.jo